

نظرة عامة



الشفافية:

100/ 35

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 17



الرقابة على الموازنة:

100/ 45

نبذة عن المسح

قرارات الحكومة الخاصة بالموازنة - ما هي الضرائب التي يتعين فرضها والخدمات التي يتعين توافرها وحجم الديون التي يتعين عليها تكبدها - مما يؤثر على مدى المساواة في المجتمع ورفاهية شعبه بما في ذلك ما إذا كانت الفئات الأكثر حرماناً سوف تتاح لها فرص حقيقية لعيش حياة أفضل. ويعد من الضروري إعلام الحكومات الجمهور وإشراكهم في هذه القرارات الحيوية التي تؤثر على حياتهم.

يعد مسح الموازنة المفتوحة هو الأداة البحثية الوحيدة في العالم المستقلة والمقارنة والقائمة على الحقائق والتي تستخدم المعايير المقبولة دولياً في تقييم:

- الشفافية: وصول الجمهور إلى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية
- المشاركة: الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية
- الرقابة: ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالمسح التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار السابع من مسح الموازنة المفتوحة 117 دولة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة الكاملة والتقارير العالمي لعام ٢٠١٩ والناتج الخاصة بجميع الدول المسوحة ومستكشف البيانات الرجاء التفضل بزيارة الموقع الإلكتروني:

[/https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey](https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey)

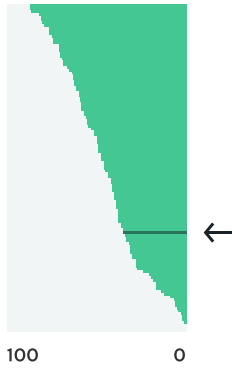


يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثنائي وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام ١٠٩ مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

تونس لديها درجة شفافية 35 (من 100)

مقارنة درجة الشفافية تونس مع الدول الأخرى

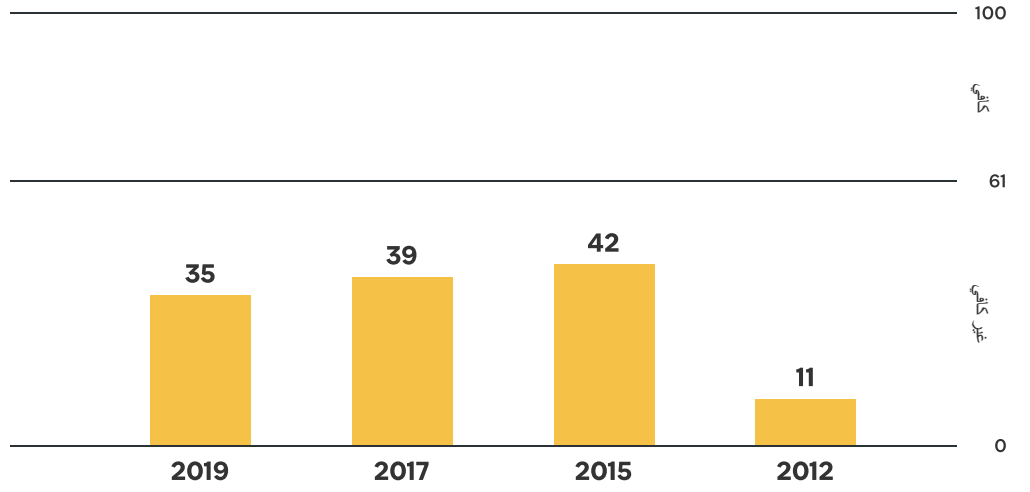
ترتيب تونس: 82 من
117 دولة



الدرجة	الدولة	المعدل العالمي
45		المعدل العالمي
61	الأردن	
43	مصر	
43	المغرب	
35	تونس	
18	المملكة العربية السعودية	
9	العراق	
6	لبنان	
2	الجزائر	
2	السودان	
1	قطر	
0	اليمن	

100 كافي 61 غير كافي 0

كيف تغيرت درجة الشفافية في تونس بمرور الوقت؟



توفر وثائق الموازنة للجمهور

- متاح للجمهور
- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- ⊘ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2012	2015	2017	2019
البيان التمهيدي للموازنة	⊘	⊘	⊘	⊘
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	⊘	⊘	⊘	⊘
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	⊘	●	●

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها تونس للجمهور؟

100 / 61-100 ●
100 / 41-60 ●
100 / 1-40 ●

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشفت المعلومات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنقذات والديون.	2019	لم يتم إنتاجها
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2019	39
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2018	72
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2018	42
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنقذات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2018	67
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2018	لم يتم إنتاجها
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2017	36
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2016	تم نشره في وقت متأخر

درجة شفافية

تونس من 35 ؛ في مسح الموازنة المفتوحة للعام 2019 is قريب ودرجتها في عام 2017.

التوصيات

- يجب على تونس وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:
- نشر تقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.
- إصدار ونشر البيان التمهيدي للموازنة والمراجعة نصف السنوية على الإنترنت في الوقت المناسب.
- إدراج معلومات إضافية عن المخاطر المالية والإنفاق (مثل بيانات الإنفاق عن السنوات السابقة لسنة الموازنة) في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

- تضمين تقرير نهاية السنة معلومات عن أداء السياسات، فضلاً عن بيانات إضافية عن النفقات (مثل تقديرات النفقات الخاصة بالبرامج الفردية).
- تحسين شمولية موازنة المواطنين (موازنة المواطنين) من خلال: توزيع موازنة المواطنين عبر وسائل النشر الإضافية وإنشاء آليات يمكن الوصول إليها لتحديد احتياجات الجمهور من المعلومات المتعلقة بالموازنة في موازنة المواطنين ونشرها خلال مراحل إضافية من عملية الموازنة.

مشاركة الجمهور



إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحوكمة، كما أن المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كذلك قيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة؛ وبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات (SAI) باستخدام 18 مؤشراً متساوياً في القيمة، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسات المالية 7 وتحديد درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100.

تمتلك تونس درجات وعددها 17 في المشاركة العامة (من أصل 100)

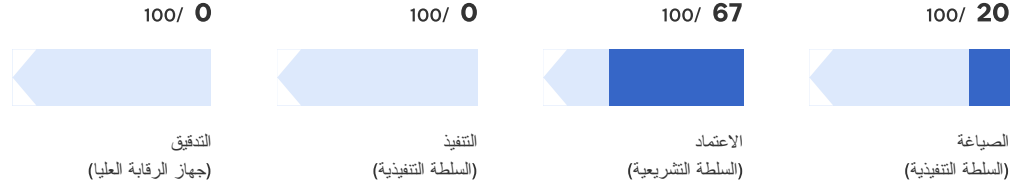
مقارنة مشاركة الجمهور في تونس مع الدول الأخرى

الدرجة	الدولة
14	المعدل العالمي
17	تونس
15	مصر
7	الأردن
6	المغرب
0	الجزائر
0	العراق
0	لبنان
0	قطر
0	المملكة العربية السعودية
0	السودان
0	اليمن

100 كافي 61 غير كافي 0

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة هنا ➔

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



٤٠-٠: قليل، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

أنشأت وزارة المالية تونس المداولات التمهيدية للموازنة أثناء صياغة الموازنة ولكن لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة مع ضرورة إيلاء الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لرصد تنفيذ الموازنة.
- توسيع الآليات أثناء صياغة الموازنة التي تشترك فيها أي منظمة من منظمات المجتمع المدني أو أي فرد من الجمهور الراغب في المشاركة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

أنشأت مجلس نواب الشعب تونس جلسات استماع عامة متعلقة بالموافقة على الموازنة السنوية ولكن ينبغي أن يعطي الأولوية أيضاً للإجراءات التالية:

- السماح لأي فرد من الجمهور أو أي من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم خلال جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على ديوان المحاسبة تونس وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

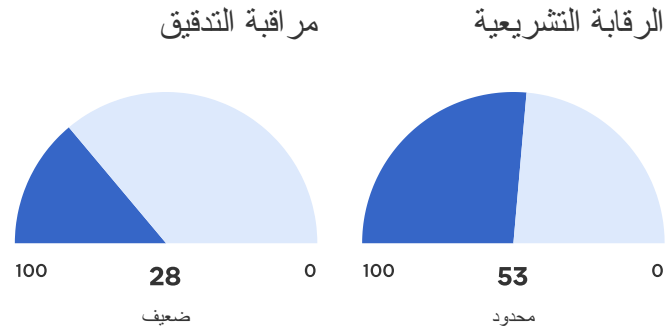
- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة



ويبحث مسح الموازنة المفتوحة أيضًا الدور الذي تؤديه الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في عملية الموازنة ومدى توفير رقابة فعالة، ويتم تسجيل كل بلد على مقياس من ٠ إلى ١٠٠ استنادًا إلى ١٨ مؤشر بنفس الوزن، وبالإضافة إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر الإطار).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في تونس رقابة محدودة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة **45** (من ١٠٠). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



٤٠-٠: ضعيف، ٤١-٦٠: محدود، ٦١-١٠٠: كاف

التوصيات

توفر مجلس نواب الشعب تونس رقابة كافية أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ورقابة ضعيفة أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها على الإنترنت.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة أثناء سنة الموازنة أو إنفاق إي إيرادات غير متوقعة أو تقليل النفقات نظرًا لعجز في الإيرادات.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل ديوان المحاسبة، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة العليا.
- ضمان أن يكون لدى جهاز الرقابة العليا التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

تونس ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩.
- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:
كريم طرابلسي
إستشاري
32, شارع جلولي فارس، النصر 1، أريانا، تونس، 2037
krimtrabelsi@gmail.com
- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضاً خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة المالية في تونس